أهمية الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014.

د. فودو محمد
أستاذ محاضر قسم ب بجامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي بجامعة أدرار
foudou1982@gmail.com

أ. عبود ميلود
طالب دكتوراة بجامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي بجامعة أدرار
abboudmiloud@gmail.com

د. تيقاوي العربي
أستاذ محاضر قسم أ بجامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي بجامعة أدرار
atikkaoui@yahoo.com

الملخص:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من اقتصاد مخطط مركزي نحو اقتصاد السوق، حيث شكلت الأزمة النفطية لعام 1986 الحافز الأول لهذا التغيير وبينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية الأمر الذي تطلب القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية سواء كانت ذاتية أو مشتركة مع الهيآت الدولية، حيث يهدف موضوع البحث إلى تتبع مسار هذه الإصلاحات وصولا إلى البرامج التمويلية المخططة ومحاولة تحليل أثرها على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن هذا الأمر لا يكون إلا بتنويع الاقتصاد وتحقيق نمو حقيقي خارج قطاع المحروقات يكون له أثر على التشغيل والتنمية الشاملة، أو ما يعرف بالنموذج الاقتصادي الجديد.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، دعم النمو، الإنعاش الإقتصاي، الاستقرار الاقتصادي .

Abstract:

The Algerian economy was defined as a transition from a centrally planned economy to a market economy. The 1986 oil crisis was the first catalyst for this change and clearly demonstrated the fragility of macroeconomic balances, which required a series of economic reforms, whether autonomous or shared with international

institutions. The study aims to track these reforms to the planned financing programs and try to analyze their impact on economic stability in Algeria. The study concluded that this is only by diversifying the economy and achieving real and continuous growth outside the hydrocarbon sector, Operation and comprehensive development, or what is known as the new economic model.

Key words: Economic reform, Growth support, Economic recovery, Economic stability.

مقدمة:

نتيجة تراجع الاقتصاد الجزائري نتيجة العديد من التقلبات الاقتصادية العلمية أقدمت السلطات الوطنية إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والتي كانت في البداية ذاتية دون اللجوء إلى المؤسسات الدولية، ومع استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية كارتفاع مستوى التضخم، ارتفاع حجم المديونية الخارجية، وعدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، لم تكن أمام السلطات الوطنية سوى التوجه نحو صندوق النقد الدولية لتنفيذ برامج إصلاح أكثر عمق شملت جميع القطاعات والمتغيرات الاقتصادية، كالسياسة النقدية، ونظام الصرف، وأسعار الفائدة، ميزان المدفوعات، المنظومة المصرفية، تحرير الأسعار، التجارة الخارجية وهذا في ظل اتفاقيات التمويل المشروطة. كما استغلت الوفرة المالية مع مطلع الألفية الثالثة نتيجة تراكم احتياطات الصرف في انتهاج مجموعة برامج تنموية بغرض تحقيق استقرار اقتصادي كلي ومن هنا يمكن صياغة إشكالية الموضوع:

ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأسلوب الأنسب للدراسة، حيث قمنا بمعالجة

الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: واقع وتطور الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

المحور الثاني: البرامج التنموية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2015.

المحور الثالث: مساهمة الإصلاحات والبرامج التنموية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: واقع وتطور الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

عادة ما يأتي الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية كردة فعل، أمام استفحال أزمة اقتصادية، حيث تنعكس آثارها على البيئة الاجتماعية للسكان، وباتت تهدد الاستقرار والأمن للبلد المعني،[1] باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على عائدات النفط جعله يتعرض إلى انخفاضات في العائد نتيجة تذبذب أسعار النفط، وما دل على ذلك تراجع أسعار النفط سنة 1986 وانخفاض عائدات الدولة من العملة الصعبة وعجز الموازنة وارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادية، الأمر الذي تطلب القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية يمكن إيجازها فيما يلي:

1-الإصلاحات الذاتية:

1-1- الإصلاح النقدي سنة 1986:

نتيجة المشاكل الناجمة عن انتهاج الجزائر لسياسة التخطيط المركزي، فرض عليها أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية خاصة ما يتعلق بالقطاع المالي الذي يعتبر المورد الأساسي لتمويل القطاعات، لذلك صدر القانون رقم 86-21 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 أوت 1986، حيث تم إدخال تغير جذري على الوظيفة

[1] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 21.

المصرفية وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد كما نص القانون على متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، وإدارة أدواتها أما فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نص القانون على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض.[1]

1-2- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية 1988:

أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، تمثلت في القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12-01-1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح المؤسسات درجات واسعة من الحرية (إلغاء الوصاية القطاعية في تطبيق الخدمة العامة، حرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها، إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بهيئة التخطيط كما كان في السابق)، ومعاقبتها إذا لم تقم بأداء التزاماتها أمام الغير.[2]

2 – الإصلاحات الاقتصادية المشروطة مع المؤسسات المالية:

مع استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية لم يكن أمام السلطات الوطنية سوى التوجه نحو مؤسسات النقد الدولية لتنفيذ برامج إصلاح أكثر عمق، شملت جميع القطاعات والمتغيرات الاقتصادية وتتمثل في:

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2015، ص 342 .

[2] بوري محي الدين، **مجالات الإصلاح الاقتصادية في الجزائر 1990-2013**، مجلة نور الدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي البيض الجزائر، عدد 02، 2016، ص 93-94.

2-1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول: 30-05-1989:

لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي لتخطي أزمة المديونية التي واجهتها جراء انهيار أسعار النفط، فتم إبرام عقد الاتفاق الأول في سرية تامة و حصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفاد الاقتصاد الجزائري من تسهيل تمويل تعويض بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد تضمن هذا الاتفاق عدد من الشروط كان أهمها مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة، وبالتالي الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، فضلا عن تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية و غيرها.[1]

2-2- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 03-06-1991:

جاء ليستكمل برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية، والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية، والمالية وحرية تحديد الأسعار، وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور، وتغيير سياسة الإعانات ونظام الدعم، وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص، فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني، ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.[2]

---

[1] هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)**، أبحاث اقتصادية و إدارية، الجزائر، العدد 19، جوان 2016، ص 186

[2] بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 01، 2004، ص ص 182-183

2-3- برنامج الاستقرار الاقتصادي:

وقد تم تنفيذه خلال الفترة الممتدة من 01 أبريل 1994إلى غاية 31 مارس 1995 وتم وضع مجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها: [1]

- القضاء على التشوهات التي تعاني منها ميزانية الدولة بتخفيض العجز إلى 0.3 من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج؛
- تحقيق معدل نمو يتراوح بين3 ٪ و 6 ٪؛
- العمل على تقليص التضخم و تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تحرير التجارة الخارجية برفع القيود المفروضة عليها والمتمثلة في الرسوم الجمركية؛
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد؛
- تعديل سعر الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار؛
- الحد من التوسع النقدي وذلك برفع سعر الفائدة على الادخار من 10٪ إلى 23,5 ٪.

ولتحقيق هذه الأهداف لجأت السلطات الجزائرية إلى تحقيق حجم النفقات العمومية عن طريق إلغاء الدعم تدريجيا على المنتجات المدعمة باستثناء المنتجات الأساسية وزيادة الضرائب لتحسين إيرادات الخزينة العمومية وهذا من شأنه التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة.

2-4- برنامج التعديل الهيكلي: وقد تم تنفيذه خلال الفترة من ماي 1995إلى ماي 1998 و بمقتضاه تم الحصول على مبلغ مالي قدره

[1] مدني بن شهرة، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 118.

1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكانت الأهداف المسطرة للبرنامج :[1]

- تحقيق نمو متوسط ب 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ؛
- تخفيض التضخم إلى % 10,3؛
- تخفيض عجز الموازنة إلى 1,3 % مقابل 2,8 % سنة 1994؛
- وضع إطار تشريعي للخوصصة؛
- خدمة الدين تبقى بين 45 % إلى 50 % حتى 1995؛
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات و خلق مناصب شغل، وتشجيع القطاع الإنتاجي؛

من خلال السياسة التي تبنتها الحكومة ابتداء من سنة 1995، ظهرت فوائض متتالية بالنسبة للميزانية و عرفت تطور ملحوظ مابين 95-97 وهذا راجع لتحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الإيرادات شبه البترولية بقيت في شبه استقرار.

أما النفقات العمومية عرفت انخفاض ملحوظا و هذا راجع إلى سياسة التقشف التي أنتجتها الحكومة بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار مع تجميد عملية التوظيف.

[1] بخذة سعيدي، **أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009**، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 2013/2012، ص 130.

المحور الثاني: البرامج التنموية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2015.

أدى انتعاش أسعار المحروقات مع بداية الألفية الثالثة إلى تحسن في الوضعية المالية للبلد، حيث عمدت السلطات إلى التوجه نحو دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة من خلال مخططات تنموية إلى بناء اقتصاد يعتمد على القطاعات التي تخلق الثروة و تتمثل هذه البرامج في:

2-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

وهو عبارة عن مخطط بقيمة مالية إجمالية تبلغ 525 مليار دينار، أي حوالي 7 مليار $ موزعة على دعم الإصلاحات (8,6 %)، دعم إنعاش الإنتاج (12,4%)، التنمية المحلية (21,7%)، تعزيز الخدمة العمومية وتحسين الإطار المعيشي(40,1%) وتطوير الموارد البشرية(17,2 %) وقد جاء هذا البرنامج في إطار السياسة المالية المنتهجة قصد تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن الجهوي ويهدف إلى :[1]

- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعاني منها شرائح المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية و السكن.
- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال :
- الإسراع في وتيرة انجاز كبرى التحويلات من المياه؛

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 216-217.

- الشروع في انجاز حظيرة المعلوماتية كخطوة نحو إرساء إستراتيجية للبحث و التنمية في مجال التكنولوجيا، الإعلام والاتصال؛
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط السكنات بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع.

الجدول 2-1 مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (مليار دينار)

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
مخصصات مالية	47	66	113	210	98

المصدر: معطيات بنك الجزائر من خلال الموقع http://www.Bank-of-algeria.dz

2-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

غداة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو اتسم الاقتصاد الجزائري بتسارع النمو انطلاقا من سنة 2002، وسجل نمو الناتج الداخلي الخام في حدود2,4% سنة 2002 و 6,8 % سنة 2003 و 5,2 % سنة 2004 و انخفضت نسبة البطالة من 29,8 % سنة 2000 إلى 17,7 % سنة 2004 حيث يعتبر هذا البرنامج ضخم بكل المقاييس بغطاء مالي بلغ 4202 مليار دينار، بالإضافة إلى إقرار برنامجين خاصين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب بغطاء يقدر ب 430 مليار دينار وآخر بمنطقة الهضاب بقيمة 668 مليار دينار، زيادة على المشاريع المتبقية من مخطط الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دينار، مضاف

إليه تحويلات حسابات الخزينة بـ 1140 مليار دينار والصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دينار ليكون مجموعه النهائي 8705 مليار دينار،[1] والذي يهدف إلى:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول 2-2- توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (مليار دينار)

القطاع	المبالغ المالية
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1
دعم التنمية الاقتصادية	233,7
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	50
مجموع البرنامج	4202,7

المصدر: معطيات بنك الجزائر من خلال الموقع http://www.Bank-of-algeria.dz

2-3 برنامج توطيد النمو (2010-2014)

جاء هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة و لتدارك التأخر في التنمية الذي سببته سنوات التسعينيات والذي عرف ركود في عدة مجالات، وجاء لإعادة بعث سياسة الإقلاع الاقتصادي وتنشيط حركية الاستثمار والنمو بمبلغ مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار جزائري ما يعادل 286 مليار دولار و شمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دينار؛

[1] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 237-253، بتصرف.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار.

وخصص البرنامج أكثر من 40 مليار دينار لتحسين التنمية البشرية، و40 مليار دينار أيضا من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمية العمومية، قطاع العدالة وإدارة الضرائب والتجارة والعمل، وأكثر من 1500 مليار دينار لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، كما يفترض أن تدعم التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دينار من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية، كما استفاد تشجيع إنشاء مناصب شغل من 350 مليار دينار من البرنامج لمرافقة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل.[1]

و يهدف إلى:[2]

- إنشاء 3 مليون منصب شغل؛
- إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإنشاء وتحديث 80 منطقة صناعية و مناطق للنشاط؛
- دعم وتحديث التقنيات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وإعادة الاعتبار للغطاء النباتي وتوسيعه سواء الرعوي أو الغابي؛

[1] خالد منة، **دراسة تحليلية نقدية لسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية من 1990**، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 296.

[2] عصماني مخطار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2014/2013، ص 170.

- استكمال وتحديث وترميم وانجاز مالا يقل عن 12030 كلم من الطرقات بما فيها الطريق السيار(شرق غرب)، إضافة إلى انجاز حوالي 20 ميناء مخصصة للصيد البحري، بالإضافة تعزيز ثلاث مطارات؛
- بالنسبة لقطاع التربية: انجاز أكثر من 3100 ابتدائية، 1100 اكمالية، 840 ثانوية.
- بالنسبة للتعليم العالي، انجاز 600 ألف مقعد بيداغوجي و400 ألف مكان للإيواء وتقرير 44 مطعم جامعي.

الجدول 2-3 توزيع برنامج توطيد النمو (مليار$)

القطاع	المبالغ المالية
تحسين التنمية البشرية	114,4
مواصلة تطوير المنشآت الأساسية	111
التنمية الصناعية	27
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	15,6
دعم و تنمية الاقتصاد الوطني	15
تطوير اقتصاد المعرفة	3
مجموع البرنامج	286

المصدر: معطيات بنك الجزائر من خلال الموقع http://www.Bank-of-algeria.dz

المحور الثالث: مساهمة الإصلاحات والبرامج التنموية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

سوف نحاول أن نتعرض إلى أثر الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ بداية تطبيقها على عوامل الاستقرار الاقتصادية والمتمثلة في النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، البطالة والتوازن الخارجي.

1- الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية ومكانتها في تحقيق النمو الاقتصادي:

لقد كان الهدف من تطبيق هذه الإصلاحات والبرامج هو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو عالية و مستديمة للنمو الاقتصادي، لكن معدل النمو سجل انهيار منذ سنة 1986 تاريخ الصدمة النفطية، حيث سجل معدلات نمو سالبة منذ سنة 1986 ب 0,7- % في سنة 1987 و1- % سنة 1988، لتعود وتسجل نسب ايجابية بين 1989 و1990 بـ 4,4 % و 0,8 % على التوالي، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى نسبة سالبة سنة 1991 ب 1,2- % ، ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج السلبية هي حالة القطاع الصناعي الذي دخل في أزمة عميقة، لم يخرج منها، كما سجلت القطاعات الأخرى نسب نمو متفاوتة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية على مستويات عدة، كما أن تخفيض الإعانات المقدمة لقطاعات الصناعة، الفلاحة، التجارة، نتيجة انخفاض إيرادات الميزانية جراء انخفاض أسعار النفط كان له نصيب في انخفاض نسبة النمو.[1]

كما عززت الحكومة جهودها في التصحيح الاقتصادي الكلي من خلال تنفيذ برامج اقتصادية جديدة بمساندة صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق معدلات نمو موجبة، تنطوي هذه البرامج على تنفيذ السياسات الصارمة لإدارة الطلب الكلي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو من 3,8% سنة 1995 إلى 5,1 % سنة 1998، وبالمقابل تراجعت المعدلات سنتي 1999،2000 بالرغم من ارتفاع أسعار النفط آنذاك، وهذا ما دل على

[1] عصماني مخطار ، نفس المرجع ، ص 151.

هشاشة وعدم استقرار التوازنات الاقتصادية، الأمر الذي تطلب الاستمرار باستكمال الإصلاحات الهيكلية الخاصة بجانب العرض الكلي والقيام بإصلاحات مؤسساتية يتطلبها اقتصاد السوق، وعلى أساس ذلك تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2014 والذي ركز على محاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، حيث مع ارتفاع أسعار النفط ساهمت في تسجيل معدلات نمو مرتفعة تراوحت ما بين 2% و7% إلا أنها ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي وفرت لتحقيق ذلك.

الجدول 3-1: تطور معدلات النمو في الجزائر (1986-2015)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
معدل النمو	0,40	-0 ,7	-1	4,40	0.80	-1,8
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو	1 ,8	-2,1	-0,90	3,8	4,1	1,1
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو	5,1	3,2	3,8	3	5,6	7,2
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	2,9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	3,6	2,9	3,4	2,8	3 ,8	3,9

المصدر : معطيات البنك الدولي من خلال الموقع:
http://databank.albankaldawli.org

3-2- أثر الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية على البطالة في الجزائر.

غداة تراجع الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986 عرفت معدلات البطالة ارتفاع متزايد من 17,5% سنة 1986 إلى 29,29 %سنة 1999، نتيجة تبني الدولة سياسة التقشف وتقليص برامج

الاستثمار العام وخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح العمال في ظل شروط صندوق النقد الدولي، لتعرف بعدها معدلات الفائدة منحى تنازلي نتيجة اعتماد البرامج التنموية والتي من بين أهدافها توفير الشغل وتقليص البطالة الأمر الذي ساهم في خفض معدلاتها من 28,45 % سنة 2001 إلى 17,5% سنة 2004 ثم 10,2% سنة 2010 و9,8% سنة 2013، والجدول 3-2 يبين تطوراتها خلال فترة الدراسة:

الجدول 3-2: يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر(1986-2015)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
معدل البطالة	17,5	18,2	18,2	18,1	21,7	20,3
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل البطالة	21,4	23,10	24,30	28,10	28,20	28,63
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	28,02	29,29	29,82	28,45	25,70	23,70
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	17,55	15,30	12,30	11,80	11,30	10,20
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	10	10	11	9,8	10,80	11,2

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء

3-3- أثر الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية على توازن الأسعار في الجزائر:

عرفت معدلات التضخم ارتفاع مع بداية الأزمة سنة 1986 ثم انخفضت بعدها لتسجل ارتفاع متواصل خلال مرحلة تحرير الأسعار (1989-1995) وهي تعكس ظاهرة عدم استقرار الأسعار وارتفاعها المتواصل حيث سجلت أعلى نسبة تضخم ب31,67% سنة 1992 ويمكن إرجاع ذلك لرفع الدعم عن بعض السلع المحددة في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، لتعرف بعدها انخفاض بداية من سنة 1996 وهذا بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي كان يهدف

إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل للشركاء التجاريين واستمر في الانخفاض إلى نسبة 0,34 % سنة 2000 ، ثم تسجل بعدها نسب متزايدة نتيجة زيادة الكتلة النقدية المعروضة والتي تزامنت مع برامج الإنعاش الاقتصادي، ليسجل قيمة قصوى في سنة 2012 ب8,89% وهذا نتيجة السياسة النقدية التوسعية من خلال ضخ المزيد من الكتلة النقدية في الاقتصاد قصد تمويل المشاريع إضافة إلى الزيادات المعتبرة في الأجور والتي كان لها أثر على تضخم الأسعار وارتفاع الطلب الكلي في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي من جانب العرض الكلي والجدول 3-3 يوضح تطوراته خلال فترة الدراسة:

الجدول 3-2 يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر(1986-2015)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
معدل التضخم	12,37	7,44	5,91	9,30	16,65	25,89
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل التضخم	31,67	20,54	29,05	29,78	18,68	5,73
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	4,95	2,65	0,34	4,23	1,42	18,68
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	5,73	4,95	2,31	3,67	4,86	5,73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78

المصدر : معطيات بنك الجزائر من خلال الموقع http://www.Bank-of-algeria.dz

3-4- أثر الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية على تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر: يعبر توازن ميزان المدفوعات عن التوازن الخارجي للبلد، حيث عرف ميزان المدفوعات الجزائري وضعية غير مستقرة و متذبذبة انتقل فيها من الفائض إلى العجز وكان أسوأ عجز سحل في سنتي 1994 و1995 والذي يرجع إلى الانخفاض الحاد في

أسعار النفط ونتيجة الإجراءات المتخذة في إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كتحرير التجارة وتخفيض العملة الوطنية إضافة إلى أعباء المديونية وخدماتها المرتفعة، ثم عرف بعدها تحسن في الوضعية الخارجية ورصيد ايجابي ابتداء من سنة 2000 نتيجة انتعاش أسعار المحروقات في الأسواق العالمية طيلة الفترة من 2000 إلى 2013، ليتحول إلى العجز في سنتي 2014 و2015 بسبب تراجع طفيف في أسعار النفط وهذا ما يفسر الارتباط شبه الكلي للوضعية الاقتصادية في الجزائر بالتغييرات في السواق العالمية، وضعف حصيلة الصادرات خارج المحروقات وهو ما أثر على سياسة الإصلاحات وبرامج التنمية في تحقيق النمو وتنشيط الآلة الإنتاجية الجزائرية كمصدر بديل في خلق الثروة، مما جعل المسؤولين يتبنون فكرة برامج أخرى في سنة 2016 بغية تحريك القطاعات الراكدة في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية في ما يعرف بالنموذج الاقتصادي الجديد.

الجدول 3-2: يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2015) بـ مليار$:

السنة	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**
رصيد م المدفوعات	1,49-	0,35-	0,96-	0,77-	1,71-	0,26
السنة	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
رصيد م المدفوعات	0,23	0,01	4,38-	6,32-	2,1-	1,16
السنة	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
رصيد م المدفوعات	1,74-	2,38-	7,57	6,19	3,65	7,47
السنة	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
رصيد م المدفوعات	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
رصيد م المدفوعات	15,58	20,14	12,06	0,13	5,88-	- 27,54

المصدر: معطيات بنك الجزائر من خلال الموقع http://www.Bank-of-algeria.dz

خاتمة:

اعتمدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تبعا للتغيرات الاقتصادية للوصول إلى تحقيق استقرار في الجوانب الاقتصادية لا سيما على المستوى الكلي بمختلف مؤشراته، والوصول إلى تكوين اقتصاد قوي ومتنوع من خلال تطبيق مجموعة من البرامج التنموية قصد التأثير على الواقع الاقتصادي القائم، والحد من التبعية لقطاع المحروقات مستغلة في ذلك الفوائض المالية المسجلة، وتراكمات احتياطي الصرف لتمويل هذه البرامج وكانت نتائج البحث كالتالي:

- أدت الإصلاحات المعتمدة مع الهيئات المالية الدولية إلى نتائج غير مقبولة في بدايتها حيث ارتفع معدل التضخم بسبب تخفيض العملة الوطنية ورفع الدعم عن بعض المنتجات، لكنها ومع بداية 1995 حققت هدف إدارة الطلب الكلي لتخفيض التضخم من 31,67% سنة 1992 إلى 5% سنة 1998:

- أدت سياسة التقشف وتقليص الاستثمارات وخوصصة المؤسسات إلى ارتفاع معدلات البطالة؛

- ساهمت البرامج التنموية في تحسن بعض المؤشرات؛ الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل النمو وانخفاض في نسبة البطالة و معدل التضخم إلا أن هذا التحسن بقي ظرفي وغير مستديم و مرتبط بأسعار النفط؛

- إن غياب قاعدة إنتاجية حقيقية مرنة جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات والهزات الاقتصادية.

التوصيات:

- الإسراع في تطبيق واختيار نماذج اقتصادية جديدة وهذا لأجل فك الارتباط بالنفط كمصدر وحيد للثروة والتوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني لتفادي الصدمات النفطية؛

- تبني السياسات المالية والنقدية التي تهدف لتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى بهدف تحقيق تكامل اقتصادي.

قائمة المراجع:

1- عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011؛

2- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي و البنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛ 2015

3- مدني بن شهرة، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008؛

4- بوري محي الدين، **مجالات الإصلاح الاقتصادية في الجزائر 1990-2013**، مجلة نور الدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي البيض الجزائر، عدد 02، 2016؛

5- هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)**، أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، العدد 19، جوان 2016؛

6- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 01، 2004؛

7- بخذة سعيدي، **أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009**، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 2013/2012؛

8- خالد منة، **دراسة تحليلية نقدية لسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية من 1990الى 2013**، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر، 2014-2015؛

9- عصماني مخطار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2014/2013.